

شخصه لا نوعه !! فلو كان الأمر كما يقول ما كان هناك داع لعلم البيان ولا لكتبه ورجاله؛ على كثرة تلك الكتب وهؤلاء العلماء كثرة لا نعرف نظائرها في فروع اللغة اللهم إلا النحو. فهل كان البيانون على كثرتهم خاطئون، وإجماعهم على ضلالة وسيرهم على غير هدى، بل على غير أساس صحيح ؟ بم نحكم على أصحاب هذا المذهب ؟ وبم نُسَمي مذهبهم ؟ ندع الجواب لمن وهبه الله قليل علم، أو مسكة عقل.

3 - جاء في الأشموني - وغيره - عند شرح بيت ابن مالك في الممنوع من الصرف:

وزائدا فعُلان في وصف مسلم من أن يرى بتاء تأنيث ختم

أن صيغة فعُلان وصفا تمنع من الصرف: " (إما لأن مؤنث الوصف: فَعْلَى، كسكران وغضبان وندمان من الندم وهذا متفق على منع صرفه وإما لأنه لا مؤنث له نحو لحيان لكبير اللحية. وهذا فيه خلاف. والصحيح منع صرفه أيضاً لأنه وإن لم يكن له فَعْلَى وجوداً فله " فَعْلَى " تقديراً !! لأننا لو فرضنا له مؤنثاً لكان " فَعْلَى " أولى به من " فعْلاة " لأن باب " فَعْلان " " فَعْلَى " أوسع من باب " فَعْلان فَعْلاة " والتقدير في حكم الوجود بدليل الإجماع على منع صرف أكرم، وآدر، مع أنه لا مؤنث له. ولو فرض له مؤنث لأمكن أن يكون كمؤنث أرمل وأن يكون كمؤنث أحمر؛ لكن حمله على أحمر أولى لكثرة نظائره. واحتزر من " فعُلان " الذي مؤنثه " فعْلاة " فإنه مصروف نحو " ندمان " من المنادمة وندمانه، وسيفان وسيفانه) ".
لندع ما يسميه الوجود الحقيقي والتقديري، والمفروض والواقع. . . فهذا - وأشباهه - هو مما يقع في نطاق المشكلة السالفة مشكلة الأوهام والخرافات وقد منحناها حقها من البحث والتمحيص. ولننظر إلى قوله إن " فَعْلان " الوصف يمنع من الصرف بشرط ألا يكون مؤنثه بالهاء فمن الممنوع عنده: سكران لأن